الوسط Alwasat يومية سياسية مستقلة
business@alwasatnews.com
العدد 4529 السبت 31 يناير 2015 الموافق 11 ربيع الآخر 1436هـ
Saturday 31 January 2015, Issue No. 4529

«يو بي إس لإدارة الثروات» تتوقع استقرار أسعار النفط عند 67 و72 دولاراً قبل نهاية العام

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ توقع تقرير صادر الجمعة (30 يناير/ كانون الثاني 2015) عن «يو بي إس» لإدارة الثروات، المزيد من التراجع في أسعار النفط الخام على المدى القصير، مشيراً في الوقت نفسه إلى بدء التعافي بدايةً من النصف الثاني من العام الحالي ليستقر بين 67 و72 دولاراً للبرميل بنهاية العام 2015.

ويشير التقرير، الذي ينشر قبيل الزيارة العامة التي ينظمها مكتب الاستثمار الرئيسي التابع لمجموعة»يو بي إس» في منطقة الشرق الأوسط الشهر المقبل، إلى أن السوق لم يشهد حتى الآن نهاية لزخم الهبوط عقب تراجع أسعار النفط الخام بنسبة تتراوح بين 14 و19 في المئة منذ مطلع العام 2015.

وترى المجموعة من خلال تقريرها، في الوقت الذي يؤدي فيه غياب أي تغيير في سياسة العرض من منظمة الدول المنتجة للنفط «أوبك» إلى إبقاء الأسعار منخفضة، ويوفر أرضية لمزيد من الاضطرابات في الأسعار خلال الأشهر الستة المقبلة. وتوقع التقرير إلى أنه خلال النصف الأول من عام 2015، زيادة المعروض من النفط ما بين 1 و1.5 مليون برميل يومياً، حيث يتراوح الاحتياطي النفطي للمملكة العربية السعودية حالياً على سبيل المثال، بين 1 و2 مليون برميل يومياً، وهي الكمية التي قد يجري ضخها في السوق في ظل غياب إمدادات من أعضاء آخرين في منظمة الأوبك.

وقال مارك هايفيله، الرئيس التنفيذي للاستثمارات العالمية إدارة الثروات في مجموعة «يو بي اس»: «تظل التوقعات المتعلقة بالنفط خلال النصف الأول من العام الجاري سلبية، في الوقت الذي يخفف فيه تراجع الطلب من آسيا وأوروبا من حدة الأوضاع في المشهد العام لجميع سلع الطاقة، وبالرغم من ذلك، فإننا نتوقع عودة طلب الأسواق على النفط في النصف الثاني من العام، ليرتفع سعر النفط إلى نحو 70 دولاراً للبرميل مع اقتراب العام 2016».

وأضاف «ننصح المستثمرين في أنحاء الشرق الأوسط وما وراءه، بالحد من انكشافهم على النفط الخام على المدى القصير، وبالرغم من تراجع الأسعار من مستويات فاقت 100 دولار للبرميل العام الماضي، فإننا نؤكد مجدداً على رسالتنا الآن وهي أن الوقت الحالي ليس هو الوقت المناسب لتبني أي انكشاف مباشر لفترة طويلة على النفط الخام».

وأشار التقرير إلى أن هناك احتمالاً بنسبة 25 في المئة بأن أسعار خام برنت، وغرب تكساس ستتراوح عند مستوى 40 دولاراً للبرميل خلال الأشهر الستة المقبلة، ليرتفع قليلاً بعد ذلك إلى 54 دولاراً و50 دولاراً أميركياً على التوالي. لكن توقعات بنك «يو بي إس» لفترة 12 شهراً، والتي لا تزال تشير إلى تعافي في أسعار النفط الخام، لا تزال أقل من التقديرات السابقة التي أشارت إلى بلوغ أسعار النفط 72 و67 دولاراً أميركياً لخام برنت وغرب تكساس على التوالي.

وقال هايفيله: «هناك فكرة رئيسية في توقعاتنا الاستثمارية التي نشرها مؤخراً مكتبنا للاستثمار العالمي الرئيسي للسنة القادمة، تتمثل في تجنب المخاطرة في عالم تتباين فيه المواقف بصورة متزايدة، وتشمل هذه المخاطر النفط. وقد دعونا أيضاً إلى توخي الحذر لعدد من الأسباب الأخرى من بينها على سبيل المثال عودة الاضطرابات الجيوسياسية، واختلال استراتيجيات البنوك المركزية، والنمو غير المتكافئ للناتج المحلي الإجمالي».

وأوضح: «ننظر أيضاً إلى احتمالية تزايد حجم وتواتر أحداث اضطرابات السوق في عام 2015، لكن النمو العالمي لا يزال واضحاً بالرغم من كل هذا، والرؤية الأساسية لتوقعاتنا تظل إيجابية بشأن عائدات الأصول المالية بشكل عام».

ووفقاً لتقرير الثروة العالمية الذي تصدره مؤسسة «ويلث إكس» ومجموعة»يو بي إس»، فإن منطقة الشرق الأوسط شهدت العام الماضي وللعام الثاني على التوالي أسرع معدل نمو من حيث أعداد الأشخاص أصحاب الأرصدة المالية والثروات الضخمة. وزادت فئة أصحاب الأرصدة المالية الضخمة في المنطقة إلى 5975 شخصاً وبلغ صافي ثروتهم مجتمعة نحو تريليون دولار أميركي، بزيادة 12.7 في المئة و13.1 في المئة منذ العام 2013 على التوالي لكل منهما.

برلمان العراق يقر موازنة قيمتها 105 مليارات دولار لـ 2015

تعديل الموازنة العراقية لتقليص السعر المتوقع للنفط إلى 56 دولاراً للبرميل

■ بغداد - رويترز

□ وافق البرلمان العراقي يوم الخميس على موازنة قيمتها 119 تريليون دينار (105 مليارات دولار) للعام 2015 وهي الموافقة التي صارت ممكنة بعد تحسن العلاقات بين بغداد وإقليم كردستان شبه المستقل، لكن هبوط أسعار النفط العالمية أدى إلى الحد من الموازنة.

ويمثل إقرار الموازنة انتصاراً لرئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الذي يخشى أن ينعكس انخفاض إيرادات النفط سلباً على الحملة العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية الذي اجتاح منطقة واسعة في شمال العراق الصيف الماضي.

وجرى تعديل الموازنة لتقليص السعر المتوقع للنفط إلي 56 دولاراً للبرميل من المستوى المفترض أصلاً البالغ 70 دولاراً. وتتوقع الموازنة عجزاً قدره 25 تريليون دينار.

وربما ترضي التوقعات المعدلة لسعر النفط بعض أعضاء البرلمان الذين رأوا أن التقديرات السابقة غير واقعية لكن آخرين ما زالوا ينتقدونها.

وقال عضو البرلمان كاظم الصيادي للصحفيين قبل بدء التصويت على الموازنة «هم يكذبون على أنفسهم أم يكذبون على الشعب العراقي» بتوقع بلوغ سعر النفط 56 دولاراً للبرميل.

وجرى تداول مزيج برنت الخام بسعر يقل قليلاً عن 50 دولاراً للبرميل هذا الأسبوع انخفاضاً من 115 دولاراً في يونيو/ حزيران.

وتأتي الموازنة تتويجاً لاتفاق مالي بين بغداد وإقليم كردستان يتضمن قيام الأكراد بتصدير 300 ألف برميل نفط يومياً من كركوك و250 ألف برميل يومياً من حقولهم مقابل حصة قدرها 17 بالمئة من الموازنة.

وانتقد معارضون حجم حصة إقليم كردستان ووصفوها بأنها غير عادلة.

وقال «لا توجد هناك أي صياغة قانونية. لا توجد هناك أي تغطية دستورية لهذا الاتفاق. لكن يبدو أن الكتل السياسية قد وزعت أموال الشعب العراقي أو بالأحرى قد سرقت الشعب العراقي».

وتمثل موازنة 2015 للعبادي بادرة على تنامي النوايا الحسنة بين بغداد وإقليم كردستان مع مشاركة الطرفين في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

ودحرت قوات البشمركة الكردية الجهاديين المتشددين بعد أن قوت شوكتهم عبر الحدود السورية الصيف الماضي بما يشكل خطراً على أربيل عاصمة الإقليم.

غير أن تنظيم الدولة الإسلامية الذي يسيطر على مساحات واسعة من شمال وغرب العراق مازال يشكل خطراً على أمن البلاد ووحدتها. ومن المتوقع أن يبلغ نصيب قطاع الدفاع وحده ما يصل إلى 20 في المئة من حجم الإنفاق في موازنة 2015.

علاوة على ذلك يجب على الدولة ضمان صرف رواتب العاملين بالقطاع العام الذي يضم أكثر من خمسة ملايين موظف حكومي. وتحتجز الدولة 15 في المئة من الرواتب الكبيرة للموظفين الحكوميين على أن تردها حين تصبح البلاد أكثر استقراراً من الناحية المالية.

وأشاد نيجيرفان برزاني رئيس حكومة إقليم كردستان العراق بموازنة 2015، لكنه أشار إلى أن البلاد ما زالت تعاني من ضائقة مالية شديدة.

وقال برزاني لـ «رويترز»: «إنها جيدة جداً، لكن للأسف لا تملك (بغداد) المال».

ومن المتوقع أن تسد الحكومة العجز من خلال أذون خزانة وسندات حكومية والاقتراض من بنوك محلية.

وبالإضافة إلى ذلك يعتزم العراق سحب أموال من صندوق النقد الدولي من خلال حقوق السحب الخاصة المخصصة له وسيستحدث ضريبة على السيارات المستوردة وبطاقات تشغيل الهاتف المحمول والإنترنت.

ووافقت الكويت على تأجيل دفع العراق تعويضات عن غزوه جارته في عام 1990 حيث تم تأجيل السداد لمدة سنة.

قيمة «طيران الإمارات» قد تصل إلى 40 مليار دولار

□ أعلن الرئيس التنفيذي لطيران الإمارات موريس فلاناغان، خلال طاولة مستديرة في «كابيتال كلوب» بدبي، أن قيمة شركة طيران الإمارات قد تصل إلى 40 مليار دولار أميركي في حال طرح الشركة للاكتتاب العام.

وقال خلال حديثه، ان إدراج أسهم شركة طيران الإمارات في أسواق المال سيكون مفيداً، لأنه سيضع حداً للاتهامات التي تشير إلى دعم الحكومة لهذه الشركة. وأكد أن طيران الإمارات تعتبر من أكثر الخطوط الجوية العالمية شفافية.

وينظم «كابيتال كلوب» سلسلة من الحوارات مع أشخاص كانت لهم بصمات واضحة في تاريخ تطور إمارة دبي.

«ساسكو بنك»: السلع تتأثر بوفاة الملك عبدالله والتيسير الكمي للبنك المركزي الأوروبي

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ قال «ساسكو بنك»، في تقريره الأسبوعي، إن تحول الاهتمام مباشرة بعد القرار السويسري بفك ارتباط الفرنك باليورو إلى البنك المركزي الأوروبي، إذ تشير التوقعات إلى أن أحداث مهمة في طريقها للحدوث. وفي نهاية المطاف كشف رئيس البنك المركزي الأوروبي ماريو دراجي عن برنامج ضخم للتيسير الكمي ما أدى إلى هبوط اليورو إلى أدنى متسوياته في 11 سنة مقابل الدولار بينما ارتفعت الأسهم والسندات.

ولقيت أسواق السلع أقوى ارتفاع بالنسبة للدولار مع تأدية المعادن الثمينة لأداء قوي مرة أخرى، وكان الذهب المسعر باليورو أكبر الرابحين خلال الأسبوع وبالنسبة للأداء الإجمالي خلال هذا الشهر.

واستقر كل من خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بمتوسط قدره 5 دولارات بعد حدوث توازن بين الأخبار السيئة حول وصول المخزونات إلى أعلى مستوياتها منذ 80 سنة من جهة ووفاة العاهل السعودي الملك عبدالله وتسلم الأمير سلمان سدة الحكم خلفاً له من جهة أخرى.

وقال رئيس استراتيجية السلع في ساكسو بنك أولي سلوث هانسن إن الملك سلمان سرعان ما أعرب بوضوح عن التزامه بالحفاظ على النهج الذي اتبعه أسلافه وكذلك في الإبقاء على الوزراء الحاليين في مناصبهم بما فيهم علي النعيمي الذي يترأس وزارة النفط المهمة منذ العام 1995؛ ما يعني بالتالي أن المملكة العربية السعودية ستضمن بقاء سياسة النفط الحالية على الأغلب والمتمثلة في المحافظة على معدلات الإنتاج أعلى من الطلب سعياً للحفاظ على حصة السوق طالما كان ذلك ضرورياً.

وأغلق مؤشر بلومبيج للسلع الخاص بـ 22 سلعة رئيسية دونما تغيير مع أرباح في المعادن الثمينة والصناعية متوازنة مع الخسائر في قطاعي الطاقة والزراعة.

وارتفعت أسعار النفط الجمعة إثر خبر وفاة العاهل السعودي الملك عبدالله وبما أن المملكة تزود 10 في المئة من النفط الخام العالمي، فمن الطبيعي أن يسبب هذا الخبر بعض الارتياب في السوق وشهدنا كإجراء احترازي تراجع مواقف النفط الخام القصيرة.

وتلعب المملكة العربية السعودية دوراً مهماً في سوق النفط العالمي وضمن «أوبك» وهي واحدة من أكبر منتجي النفط على مستوى العالم وهي أكبر منتجي منظمة الأوبك إلى الآن بفارق كبير وبالتالي فهي تمتلك صوتاً بالغ القوة ضمن الكارتل وتستمد وزنها داخل الأوبك من الحقيقة التي مفادها بأنها البلد الوحيد الذي يمتلك القدرة على زيادة الإنتاج أو تخفيضه بصورة كبيرة.

وعلى رغم وجود بعض الخلافات بين بقية الأعضاء، من المرجح ألا تؤثر هذه الأحداث على استراتيجية أوبك الحالية في إبقاء مستويات الإنتاج مرتفعة من أجل الضغط على السعر وبالتالي تحفيز انخفاض العرض من الدول المنتجة خارج منظمة الأوبك. وأعلن الملك سلمان أن «الأعمال ستسير كالعادة» مع بقاء الوزراء الرئيسين في مناصبهم بمن فيهم وزير النفط القوي علي النعيمي الذي يتوقع الكثيرون أنه المهندس الحقيقي وراء الاستراتيجية الحالية.

وترتفع المخزونات الأميركية إلى أعلى مستوياتها في 80 سنة بعد إضافة أسبوعية هائلة، يكمن سبب آخر وراء ردود الفعل الخافتة نسبياً لوفاة العاهل السعودي الملك عبد الله، يتمثل في التركيز الحالي على ارتفاع التوريدات حيث أكدت آخر البيانات حول المخزونات الأميركية بقاء هذا التركيز تزامناً مع ارتفاع المخزونات إلى أعلى مستوياتها في 80 سنة في هذا الوقت من السنة بعد ارتفاع أسبوعي بأكثر من 10 مليون برميل.

وكنتيجة لذلك، نشهد في هذه الآونة ضغط بيع أكبر نسبياً على خام غرب تكساس الوسيط مع تعاظم الفجوة في الاستلام المؤجل بينما زاد الفارق مع خام برنت من الصفر إلى 3 دولارات في أسبوع واحد فقط.

«الإسلامي للتنمية» ووزارة التنمية البريطانية يوقعان اتفاقية لإنشاء صندوق لدعم المرأة العربية

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ وقع رئيس البنك الإسلامي للتنمية أحمد محمد علي ووزير الدولة البريطاني للتنمية الدولية ديزموند سواين بمقر ووزارة التنمية الدولية البريطانية مذكرة تفاهم لإنشاء صندوق لدعم المشروعات النسوية في عدد من الدول العربية؛ بهدف دعم النساء اللاتي بحاجة إلى تحسين أوضاعهن الاقتصادية في الدول العربية من خلال إطلاق العنان لإمكاناتهن الاقتصادية وزيادة مشاركتهن في الاقتصاد.

وأكد علي، في تصريح وزعته المنظمة أمس الجمعة، ونقلته وكالة الأنباء الإماراتية (وام) أن الاتفاقية تسهم في دعم مشروعات النساء في الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية، وإتاحة الفرصة لهن للمشاركة الكاملة في الأنشطة الاقتصادية في بلدانهن.

وأوضح أن الاتفاقية تشمل مساهمة البنك الإسلامي للتنمية ووزارة التنمية الدولية البريطانية بمبلغ 10 ملايين جنيه استرليني لكل منهما (حوالي 20 مليون دولار) لإنشاء صندوق مشروعات المرأة العربية.

وأشار رئيس البنك الإسلامي للتنمية إلى أن الاتفاقية تتضمن عمل الترتيبات الإدارية اللازمة المتعلقة بالمشروع، وشراء الاحتياجات ذات الصلة وكذلك الترتيبات الخاصة بالمشروعات الفردية والمعاملات، التي سيتم توجيهها للنساء الفقيرات في البلدان المستفيدة.